

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الأربعمئة وعشرة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أليكسي بورودافكين.....(الاتحاد الروسي)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-11463(A)



\* 1 7 1 1 4 6 3 \*

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤١٠ لمؤتمر نزع السلاح. وسواصل الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر بعد ظهر اليوم. وهناك ثلاثة متكلمين على قائمتنا. وسنخصص أيضاً لمن يطلب من الوفود وقتاً لممارسة حق الرد. وسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لكي أحيي ضيفنا الموقر الأول، السيد جورج سيامبا، نائب وزير خارجية رومانيا. علّقت الجلسة لفترة وجيزة.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** نستأنف الجلسة العامة. أود أن أرحب بضيفنا الموقر الأول لبعده ظهر هذا اليوم، معالي السيد جورج سيامبا، نائب وزير خارجية رومانيا. شكراً معاليكم على مجيئكم لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لكم.

**السيد سيامبا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، السيد الأمين العام، أصحاب السعادة، السيدة نائبة الأمين العام بالنيابة، السادة المندوبون الموقرون، بما أنني أخاطب مؤتمر نزع السلاح للمرة الأولى، أسمحوا لي أن أقول إنه ليسعدني ويشرفني حقاً أن أكون هنا اليوم حاملاً رسالة قوية لدعم أعمال هذا المحفل الفريد من نوعه في مجال مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئيس، وأن أعرب عن امتناني للسفير بورودافكين والأمين العام مولر على دعوتهما الطيبة لي لمخاطبة هذا الجمع الموقر، ولأضم صوت رومانيا إلى الأصوات الداعية إلى تنشيط هذا المحفل الفريد من نوعه في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وسمحوا لي، سعادة السفير بورودافكين، أن أهنئكم على تولي الرئاسة الحالية وأن أتعهد بدعم رومانيا الكامل لعملكم لما فيه نفع المؤتمر. وأتمنى كل النجاح أيضاً لجميع الرؤساء الستة في عام ٢٠١٧ على جهودهم المشتركة من أجل المضي قدماً في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

السيد الرئيس، لقد بعث الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في كلمته أمام المؤتمر بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير في وقت سابق من هذا العام، برسالة واضحة جداً إلى هذه الهيئة اختتمها بفكرة قوية مفادها أن "هذه مسؤولية تحملونها على كاهلكم تجاه جميع الدول وجميع الشعوب. وهذا هو وقت الوفاء بها". وفي هذه الرسالة، أكد الأمين العام أن مهمة مؤتمر نزع السلاح هي أن يكون القوة الدافعة إلى بناء عالم أكثر أمناً وإلى تحقيق مستقبل أفضل لنا جميعاً.

وينبغي أن تشكل هذه الرؤية مصدر إلهام لنا. ومن المؤسف حقاً أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال غير قادر على بدء عمل حقيقي ومفاوضات فعلية. فمنذ فترة طويلة جداً، سواء في جنيف أو في نيويورك، اكتفينا بالإعراب عن قلقنا إزاء عدم قدرة المؤتمر على التغلب على خلافاته واستئناف العمل الموضوعي.

علينا أن نتقدم خطوة إلى الأمام. وعلينا أن نشارك أكثر - على الصعيد السياسي. وهذا هو السبيل الوحيد، في رأبي، لإعادة تأكيد قدرة المؤتمر على التعامل مع التحديات العالمية لنزع السلاح من خلال مفاوضات متعددة الأطراف.

وأنا هنا اليوم لأؤكد مرة أخرى أن رومانيا تؤيد بقوة الجهود الرامية إلى كسر الجمود في المؤتمر وتعزيز جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. وليست المشاركة الرفيعة المستوى في أعمال المؤتمر سوى مساراً من مسارات العمل التي يمكن أن تساعد في كسر الجمود.

السيد الرئيس، على الرغم من أننا على علم جميعاً بالمحاولات العديدة التي بذلت بقيادة عدد غفير من الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة المؤتمر، ما زال مؤتمر نزع السلاح يُعتبر غير قادر على بدء العمل الحقيقي والمفاوضات الفعلية. ورومانيا، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين، ما زالت تولي أهمية كبيرة لعمل هذه الهيئة. ونحن مقتنعون قناعة راسخة أن لمؤتمر نزع السلاح دوراً ومكاناً فريدين في إطار الهيئات المتعددة الأطراف لمعالجة تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح وجميع المسائل ذات الصلة.

وإذ تضع رومانيا ذلك في الاعتبار، فإنها - باعتبارها أول رئيس لدورة المؤتمر الحالية - بذلت جهوداً لتحديد الحل الإجرائي الذي يتيح لنا جميعاً إطلاق محرك آلية نزع السلاح المعطل منذ عقدين من الزمن. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكركم وأثني على القرار الذي اتخذتموه في ١٧ شباط/فبراير بإنشاء فريق عامل معني بإيجاد سبل المضي قدماً من أجل تحديد أرضية مشتركة لبرنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية. وسوف تواصل رومانيا دعم جميع رئاسات المؤتمر ورئيس الفريق العامل، سفير ميانمار هتين لين، في مساعيهم الرامية إلى وضع برنامج عمل في أقرب وقت ممكن. ومن الآن فصاعداً، ينبغي لنا أن نبقي هذا الزخم وأن نستمر في بذل قصارى جهدنا بغية التوصل إلى اتفاق بشأن القرار الذي تأخر اعتماده زمنياً طويلاً للغاية.

ففي كل عام، يواجه المجتمع الدولي تحديات جديدة في مجالات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وعلى الرغم من عدم وجود وثيقة ختامية توافقية في المؤتمر الاستعراضي، لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في صميم النظام الحالي لنزع السلاح وعدم الانتشار وأداة أساسية من أدوات أمننا الجماعي خلال دورة الاستعراض الحالية، بسبل منها مواصلة تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠.

ونحن نعد هذا العام لعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠ المقرر عقده في فيينا في الفترة من ٢ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧. ونود أن نثني على سفير هولندا هينك كور فان دير كواست على ما بذله من جهود حتى الآن في التحضير لهذا الاجتماع. وأود أن أعتنم هذه الفرصة كذلك لأقول إنه على الرغم من صعوبة توقع النتائج، يتمثل أهم تحدّي، في رأينا، في تفادي أي فشل جديد عام ٢٠٢٠. فالمعاهدة على درجة من الأهمية لا يجوز معها تركها رهينة مطالب غير عملية أو مخططات سياسية لا تحظى بتوافق الآراء.

وبالتأكيد، تتفق رومانيا مع الرأي القائل بضرورة بذل مزيد من الجهد لنقترّب من إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، لكننا لا نحتاج إلى اختصار أي مسافات في هذه العملية. ونحن على اقتناع تام بأن أي انقسامات جديدة في المجتمع الدولي ستؤخر عملية نزع السلاح النووي برمتها. ولا يمكن تحقيق أي تقدم إلا عن طريق الحوار وإبداء حسن النية. ونرى، في هذه الظروف، أن بدء مفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح هو الخطوة المنطقية التالية من أجل المضي قدماً في نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. ومن الطبيعي جداً الدفاع عن مصالح أمنية محددة خلال المفاوضات.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل مزيد من الجهود لتحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإذا عدت إلى مجال نزع السلاح بعد أن تركته سنوات عديدة، تفاجأت حقاً عندما رأيت أن الأمور ما زالت حيثما تركتها قبل ٢٠ عاماً تقريباً. وأعتقد أن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ حتى الآن. ومع احتفالنا العام الماضي بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإننا لا نزال مقتنعين بأن دخول المعاهدة حيز النفاذ دون تأخير سيكون خطوة هامة نحو عالم أكثر سلاماً. وتدعم رومانيا هذا الهدف دعماً كاملاً.

السيد الرئيس، سنواصل دعم امتثال الدول الأطراف امتثالاً تاماً لجميع الالتزامات المتعهد بها بموجب المعاهدات والاتفاقات والآليات في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وسنقوم في الوقت نفسه بتعزيز البعد العالمي لهذه الصكوك القانونية الدولية وبتشجيع تنفيذها. بيد أن الإرهاب النووي يمثل اليوم أحد أكبر التهديدات للأمن الدولي، وسيظل كذلك في السنوات المقبلة. وهذا هو المقصود من عملية مؤتمر قمة الأمن النووي. وعلى الرغم من أن مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦ هو مؤتمر القمة الأخير من نوعه، نتفق مع وجوب أن يبقى الأمن النووي على رأس جدول الأعمال الدولي. ونؤيد تأييداً تاماً انتقال عملية مؤتمر قمة الأمن النووي إلى صيغة أكثر شمولاً تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا.

وترى رومانيا أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية تشكل عنصراً رئيسياً من عناصر أمننا الجماعي. فلا بديل عن هذا النظام. وعلى الرغم من الجهود المحمودة، لم تتوافق الآراء على وثيقة ختامية موضوعية للمؤتمر الاستعراضي من شأنها أن تعزز الاتفاقية. ولا تزال رومانيا ملتزمة التزاماً تاماً بالمساهمة في المساعي المشتركة الرامية إلى تحديد أفضل الوسائل لصد التهديدات البيولوجية.

ونحن ما زلنا ملتزمين أيضاً باتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها، فهي منتدى فريد لجمع الخبرات الدبلوماسية والقانونية والعسكرية، وكذلك لتناول التطورات الحالية والمقبلة في مجال تكنولوجيا الأسلحة. ونعتقد أن لمناقشة المسائل الهامة المتعلقة باستخدام نظم الأسلحة وللتعلم من تجارب بعضنا البعض في التنفيذ الوطني فوائد إنسانية كبيرة وحقيقية.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أختتم بالتذكير ببعض أفكار نيكولاي تيتوليسكو، وهو دبلوماسي روماني والرئيس المعروف لعصبة الأمم عامي ١٩٣٠ و ١٩٣١ وتربطه بمدينة جنيف علاقة وثيقة. ففي معرض حديث تيتوليسكو عن مؤتمر تخفيض الأسلحة والحد منها لعام ١٩٣٢، اعتبر ذلك المؤتمر عاملاً أساسياً للتفاهم المتبادل بين الأمم. وأشار كذلك إلى أن السلام لا يعني غياب الحرب، بل يعني أولاً وقبل كل شيء مزاجاً من الثقة والتفاهم والأمل في المستقبل. فلا يكفي أن نطالب بالسلام. علينا أن نظفر بالسلام.

وهذا يؤيد قناعتنا بأن محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف تتطور استجابة للواقع السياسي. ومؤتمر نزع السلاح ليس استثناء في هذا الصدد. وقد حان الوقت لأن يستعيد المؤتمر دوره الفريد في جعل العالم أكثر أماناً وسلاماً. فلا يكفي الإعلان عن هذا الهدف في بيانات رسمية، بل يجب أن يعمل جميع أعضاء المؤتمر على تحقيقه بكل ما أوتوا من إرادة سياسية وتفاهم وأمل في الغد.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أشكر معاليكم على بياتكم وعلى عباراتكم الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة الروسية. واسمحوا لي أن أعلق الجلسة لبعض الوقت لأرافق السيد سيامبا إلى خارج القاعة.

*عُلقت الجلسة لفترة وجيزة.*

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعلن استئناف الجلسة. أود الآن أن أرحب بضيفنا الموقر، معالي السيد كارلوس راؤول موراليس موسكوسو، وزير خارجية غواتيمالا. شكراً معاليكم على مجيئكم إلى هنا لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لكم.

**السيد موراليس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):** السيد الرئيس، السادة الوزراء والسفراء والمندوبون، يشرفني حقاً أن أكون هنا اليوم لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أهنئ السيد ألكسي بورودافكين، سفير الاتحاد الروسي، على توليه رئاسة المؤتمر. وأود أيضاً أن أتقدم بتحياتي إلى المدير العام، السيد مايكل مولر، وإلى ممثلي مكتب شؤون نزع السلاح وأن أشيد بهم على الدعم الذي يقدمونه إلى المؤتمر.

السيد الرئيس، تحاصر عالمنا اليوم تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين والمواجهات والصراعات المسلحة والأعمال الإرهابية المتكررة. ويتواصل تزايد الإنفاق على الأسلحة بينما يقال لنا إن الموجود من الأموال لا يكفي لمكافحة الجوع والفقر والمرض. ويتناقض اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والوعي المتزايد بضرورة تفادي نشوب النزاعات وتداعياتها مع الحالة السائدة في آليات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ومن المؤسف أننا لم نتمكن من إحراز أي تقدم صوب نزع السلاح النووي؛ وليس في الأفق ما يبعث على تفاؤل كبير، كما يتضح من ضعف نتائج المؤتمر الاستعراضي الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح؛ ومن عدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ بعد ٢٠ عاماً من فتح باب التوقيع عليها؛ ومن عدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من الوفاء بولايته منذ ٢١ عاماً. ومما يفاقم الوضع انعدام أي تقدم كمي في تقليص الترسانات؛ ونحن نواجه الآن، في واقع الأمر، خطراً أكبر يتمثل في أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تعزز ترساناتها بذريعة أنها ضرورية لأمنها الوطني.

وقد أنيطت بمؤتمر نزع السلاح ولاية هامة عليه أن يفني بها. والتحديات المطلوب التغلب عليها ليست مستعصية. إذ يجب على المؤتمر، على سبيل الاستعجال، أن يعتمد برنامج عمل متوازناً وواسع النطاق يراعي أولويات المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح.

ويعتقد بلدي أن الضمان المطلق الوحيد الذي يحمي من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية هو حظرها والقضاء التام عليها - فعندئذ فقط نكون قادرين على تحقيق الأمن الجماعي، الذي يمثل أحد الدعامات الأساسية للسلم والاستقرار العالميين. ومن البوادر المشجعة للغاية تفاؤلاً غالبية الدول المتجدد واهتمامها بالمضي قدماً نحو بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

وتدرك غواتيمالا العواقب الإنسانية الخطيرة التي يمكن أن تنجم عن تجارب وتفجيرات الأسلحة النووية، وقد أيدت، إلى جانب ١٢٧ بلداً آخر، التعهد الإنساني الذي انبثق عن المؤتمرات التي عقدت في أوسلو وناياريت وفيينا. ويجدون الأمل في ألا تُستخدم هذه الأسلحة مرة أخرى أبداً تحت أي ظرف من الظروف.

ولهذه الأسباب نرحب باعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٥٨/٧١ الذي تقرر فيه عقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها. وتؤيد غواتيمالا بشدة هذه العملية المتعددة الأطراف. وعلى النحو المبين في الولاية، ستجري العملية بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة. ويحدونا الأمل في أن تشارك فيها جميع الدول الأعضاء. وقد وصفت بعض الدول هذه الجهود بأنها ساذجة أو قالت إنها ستؤدي إلى نتائج عكسية، لكن على الرغم من أننا ندرك تماماً أن حظر هذه الأسلحة ليس مرادفاً للقضاء عليها، نحن مقتنعون أيضاً بأنه خطوة حاسمة نحو تحقيق ذلك الهدف.

وحتى يأتي الوقت الذي نضمن فيه حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف، وهو أمر يظل أولويتنا، يجب أن نسعى إلى ضمان تنفيذ جميع المبادرات الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر تنفيذاً كاملاً. ونعتقد أن من الضروري الاستمرار في الوقف الاختياري للتجارب النووية حتى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفي هذا الصدد، ندين بأشد العبارات التجارب النووية الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فهذه الأعمال تقوض السلم والأمن الدوليين وتزيد من حدة التوترات الإقليمية وتعيق الجهود المتعددة الأطراف لتعزيز الحوار وبناء الثقة بهدف نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

وعلاوة على ذلك، نرى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل عنصراً أساسياً من عناصر نزع السلاح النووي. وفي ١٤ شباط/فبراير، احتفلنا - خلال الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - بالذكرى السنوية الخمسين للتوقيع على معاهدة تلاتيلولكو. وإن بلدي فخور بأن يكون طرفاً في تلك المعاهدة، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، وشكلت مثلاً يُحتذى ويُستلهم لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. واعتمد وزراء خارجية الدول الأعضاء في الوكالة إعلاناً دعوا فيه إلى الإسراع في اعتماد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية السلبية، ودعوا فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية التي أصدرت إعلانات تفسيرية للروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلولكو إلى سحب تلك الإعلانات واحترام وضع أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بصفتها منطقة متعددة الأطراف ومنزوعة السلاح النووي.

السيد الرئيس، تجدد غواتيمالا التزامها الثابت بالامتثال لجميع الصكوك الدولية التي هي طرف فيها. ونحن فخورون بأن نكون دولة طرفاً في اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية، وهما اتفاقيتان تشتركان في هدف واحد يتمثل في اتقاء وإنهاء المعاناة غير الضرورية لضحايا هذا النوع من الأسلحة العشوائية. ونحن ندين بشدة استخدام هذه الأسلحة، وندعو إلى التصديق العالمي على هاتين الاتفاقيتين الهامتين. ونرى أن من الحتمي أيضاً انضمام جميع الدول إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونؤكد من جديد أهمية امتثال جميع الدول الأطراف امتثالاً تاماً لجميع أحكام الاتفاقيتين وما نصتا عليه من التزامات.

ونود أن نغتتم هذه الفرصة للإعراب عن قلقنا المتزايد إزاء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان. ولهذه الأسلحة عواقب إنسانية مدمرة وآثارها عشوائية بطبيعتها، في كثير من الأحيان. ونذكّر بأهمية احترام القانون الدولي الإنساني، وكذلك بمسؤولية الدول عن حماية سكانها المدنيين. وهذه مسألة تستحق مزيداً من الاهتمام في محافل نزع السلاح.

إن غواتيمالا ملتزمة التزاماً راسخاً بالنظام القانوني الدولي، وهي مقتنعة بأن نزع السلاح الكامل والعام ينبغي أن يتحقق من خلال الحوار والتفاوض على صكوك قانونية دولية. وكما تعلمون، تشارك غواتيمالا في اجتماعات مؤتمر نزع السلاح بصفة مراقب، ونحن نسعى، إلى جانب عدد كبير من البلدان من مختلف المناطق، إلى طرح مسألة توسيع عضوية هذا المحفل للنقاش. فالنظام الداخلي للمؤتمر ينص على استعراض عضوية المؤتمر على فترات منتظمة، لكن ذلك لم يحدث منذ ١٨ عاماً. ونرى أن جميع المسائل ذات الأهمية العالمية، ومنها بالطبع نزع السلاح، يجب أن تُعالج في الهيئات التمثيلية العالمية. وينبغي أن يكون باب العضوية في مؤتمر نزع السلاح مفتوحاً أمام جميع الدول الطامحة إليها، بما يكفل صفات العالمية والشفافية والتعددية والتقييد بقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها. ونقدّر الأصوات القوية للعديد من أعضاء المؤتمر الذين يؤيدون موقفنا، ونتطلع إلى أصوات أخرى تبدي نفس الاستعداد لبدء مناقشة موضوع توسيع العضوية مناقشة بناءً وقائمة على الاحترام. عندئذ فقط، يمكننا أن نستعيد معنى الهم المشترك الذي ينبغي لآلية نزع السلاح أن تتسم به.

وأود أن أشكركم على هذه الفرصة، السيد الرئيس، وأن أهنئكم مرة أخرى على إدارتكم هذه الجلسة، وأن أشكركم باسم حكومة غواتيمالا على إعطائي الكلمة.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أشكركم على بيانكم، معالي الوزير. سأعلق الجلسة الآن لبضع دقائق لمرافقة معالي الوزير موراليس إلى خارج القاعة.

*عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.*

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعلن استئناف الجلسة. الزملاء الأعزاء، حدث تغيير في الجدول الزمني لهذه الجلسة. فقد أجل نائب وزير الشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية إلقاء خطابه في مؤتمر نزع السلاح إلى يوم غد. ولذلك، لدينا وقت فراغ، لأن الخطاب التالي، وهو لـنائب وزير خارجية تايلند، مقرر في الساعة ١٥:١٦. ويمكننا، بطبيعة الحال، تعليق الجلسة وأخذ استراحة، لكنني أعتقد أن من الأفضل اغتنام هذه الدقائق الأربعين لتمكين الأشخاص الذين يرغبون في ممارسة حق الرد من القيام بذلك. ومع ذلك، لا بد لي أن أبلغكم بأنني سأقطع المناقشة في إطار حق الرد، في الساعة ١٥:١٦ بالضبط، لإعطاء الكلمة لنائب وزير خارجية تايلند.

وما لم يكن هناك اعتراض على هذا الجدول الزمني الجديد، أود الآن أن أسأل من ممثلي الدول يود ممارسة حق الرد.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد جو يونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أوضحت رسمياً، أكثر من مرة، أن تعزيز ردعها النووي وقدراتها العسكرية هو تدبير مشروع للدفاع عن النفس من أجل حماية سيادة البلد وحقه في الوجود بالنظر إلى عقود طويلة من التهديدات النووية والابتزاز من قوى خارجية. ولذلك، أفضل عدم الاستفاضة في ذلك مرة أخرى. بل إن وفد بلدي أخذ الكلمة ليعرب عن رفضه الشديد والتام للملاحظات التافهة وغير المسؤولة والخارجة عن الموضوع والمنافية للمنطق التي أدلى بها وزير كوريا الجنوبية هذا الصباح. فبيان الطويل والممل يفضح ما تبيته كوريا الجنوبية من نية نكد لكسب الاهتمام والدعم الدوليين لحملتها السياسية الشريرة التي تهدف إلى تشويه سمعة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال طرح مسائل غير ذات صلة بموضوع النقاش

وتضخيم الوقائع بحجج سخيفة لا أساس لها من الصحة. وينبغي له اختيار مكان المناقشة بعناية إذا أراد الحديث عن عضوية إحدى الدول في الأمم المتحدة ومنظمات أخرى. فمؤتمر نزع السلاح، المكلف بمفاوضات متعددة الأطراف حول مسألة نزع السلاح، ليس المكان المناسب لنقاشٍ يتعلق بعضوية بلد محدد في الأمم المتحدة.

السيد الرئيس، إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تنتج أو تخزن أو تستخدم الأسلحة الكيميائية قط، وموقفنا من هذه المسألة واضح وثابت. وفي هذا الصدد، يرفض وفد بلدي رفضاً قاطعاً ما ذكره وزير كوريا الجنوبية من افتراضات وتكهنات وهمية ومنافية للعقل إزاء حادث ماليزيا. وقرار دولة من الدول الانضمام إلى أي معاهدة دولية حق سيادي، والضغط على أي دولة للانضمام تدخل غير مقبول في الشؤون الداخلية لتلك الدولة.

والواقع أن الشعب الكوري الذي وقع ضحية حرب جرثومية وحشية ولا إنسانية شنتها الولايات المتحدة خلال الحرب الكورية الأخيرة ما زال يعيش أيام العذاب تلك. ومع ذلك، تبين التجارب الكيميائية التي كُشفت عنها مؤخراً والتي أُجريت في القواعد العسكرية للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية تحت اسم "مشروع جوبيتر"، وهو عبارة عن سيناريو حرب كيميائية، تبين بوضوح أن الولايات المتحدة لم تتخلّ أبداً عن مخطّطها شن حرب جرثومية أخرى على الشعب الكوري.

وعلاوة على ذلك، تشكل المناورات العسكرية السنوية المشتركة الواسعة النطاق تهديداً حقيقياً للسلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية لكن الأمم المتحدة لم تشكك فيها قط. وثمة خطط لإجراء أكبر تدريبات عسكرية حتى الآن، الشهر المقبل، - تسمى "العزم الأكيد وفرخ النسر" - على مقربة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث ستحشد الولايات المتحدة أعداداً كبيرة من الجنود ومعدات تُستخدم في الضربات الاستراتيجية النووية بحجم يكفي لتنفيذ حرب شاملة. وإذا كان هذا المجلس الموقر قادراً على مناقشة العوامل المرعزة للسلم والأمن العالميين، فإن مثل هذه الاستفزازات العسكرية الخطيرة - حيث يهدد البلد الذي يملك أكبر ترسانة نووية بلداً صغيراً، معرضاً بذلك أمن هذا البلد للخطر - ينبغي أن تكون على جدول أعماله للتداول بشأنها. وينبغي للبلدان التي أعربت عن قلقها، بما فيها دول الاتحاد الأوروبي، أن ترفع صوتها بشأن لعبة الحرب الخطيرة هذه وبشأن خطر استخدام الولايات المتحدة الصواريخ النووية.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** هل يود أي شخص آخر ممارسة حق الرد؟ أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

**السيد هام سانغ - ووك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يؤكد أن الاستفزازات المتكررة بالصواريخ والأسلحة النووية من جانب كوريا الشمالية تمثل إهانة مباشرة لعزم المجتمع الدولي الذي يتجلى في قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعتمدين بالإجماع وهما القراران ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦). وتدلل تلك الاستفزازات بوضوح أيضاً على الطابع غير العقلاني لنظام كوريا الشمالية المفرط في هوسه بتطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية. وعلاوة على ذلك، يبين الفعل الشنيع المتمثل في استخدام الأسلحة الكيميائية في ماليزيا أن نظام كوريا الشمالية قادر على استخدام الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية أيضاً ومستعد لذلك. وهذا ليس انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تنص على وجوب تحلي كوريا الشمالية عن جميع برامج أسلحة الدمار الشامل فحسب، بل هو أيضاً تحد مباشر لهذا المؤتمر بالذات الذي وضع اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

مرة أخرى، يدعو وفد بلدي كوريا الشمالية إلى تفكيك برامجها لأسلحة الدمار الشامل على الفور، تفكيكاً كاملاً يمكن التحقق منه ولا رجعة فيها، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وسوف تعمل حكومة جمهورية كوريا مع المجتمع الدولي على تفكيك برنامج أسلحة الدمار الشامل في كوريا الشمالية.

السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يعثمن هذه الفرصة ليؤكد أن التدريبات السنوية المشتركة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا هي تدريبات دفاعية وتتسم بالشفافية وتجري وفقاً للقانون الدولي وتهدف إلى مواجهة التهديد العسكري الواضح والحاضر الذي تشكله كوريا الشمالية.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أرى أن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية يود أن يمارس حقه في الرد. الكلمة لكم.

**السيد هول (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، إن الولايات المتحدة ممثلة امتثالاً تاماً لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونحن نرفض اتهامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أوضحنا دائماً أننا لن نقبل أن تكون كوريا الشمالية دولة نووية، ولن نقبل حيازة كوريا الشمالية للأسلحة النووية. وسترد الولايات المتحدة بحزم على استخفاف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزاماتها وتعهداتها الدولية، ونواصل دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وضع حد لسلوكها المزعزع للاستقرار والمهدد، وإلى الامتثال لالتزاماتها وتعهداتها الدولية.

وستجري المناوراتان العسكريتان السنويتان المشتركتان بين قوات جمهورية كوريا وقوات الولايات المتحدة تحت عنوان "العزم الأكيد وفرخ النسر" في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل المقبلين. وستجري مناورات قيادة القوات المشتركة مع جمهورية كوريا بعنوان "أولتشي حارس الحرية" في وقت لاحق من هذا العام في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وكما سبق الذكر، تتسم مناوراتنا العسكرية السنوية المشتركة بالشفافية وهي مناورات دفاعية وتجري بشكل منتظم وعلني تحت قيادة القوات المشتركة منذ قرابة ٤٠ عاماً. والغاية منها زيادة استعدادنا للدفاع عن جمهورية كوريا وحماية المنطقة والحفاظ على الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وهذه المناورات دليل واضح على التزام الولايات المتحدة بهذا التحالف.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد جو يونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، إن وفد بلدي مضطر لأخذ الكلمة مرة أخرى، لأن المراد من تلك الادعاءات المبتذلة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشويه الحقيقة. ولذلك، لا يرى وفد بلدي ضرورة للرد على كل تعليق من هذه التعليقات التي لا أساس لها. بيد أنه ينبغي للكوريين الجنوبيين أن يتذكروا أن هذه المحاولات السخيفة لتحويل هذا المنتدى إلى مكان يلقي فيه العديد من البلدان اللوم على دولة عضو معينة ستنتهي بفشل مريع.

فمن الحكمة أن تقوم كوريا الجنوبية - ولو متأخرةً - بما يساعد على نزع فتيل التوتر وتحسين العلاقات بين الكوريتين، بدلاً من شن حملة يائسة ولا طائل تحتها حشداً للمواجهة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتواطؤ مع قوى خارجية. وينبغي أن تتخذ الولايات المتحدة قراراً جريئاً بتغيير سياستها تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبوقف استعراض القوة للضغط

على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالزيد من الضغط لن يزيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوى تصميماً على مواصلة تعزيز قدراتها الدفاعية. وإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمصممة على ذلك إنما تصميم.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

**السيد هام سانغ - ووك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يؤكد مرة أخرى أن على كوريا الشمالية أن تحذر الحذر كله من اعتماد مجلس الأمن، بالإجماع، أشدّ وأشمل مجموعة من العقوبات. فقد صرّح المجتمع الدولي أنه لن يقف مكتوف الأيدي وهو يشاهد ازدياد كوريا الشمالية التام للقواعد والمعايير الدولية. ورغم ذلك، تعبر كوريا الشمالية أذناً صمّاء لهذه التحذيرات المتكررة من المجتمع الدولي ولا تبدي ما يبشر بتوقُّف انتهاكات الصاروخة للقواعد والمعايير الدولية. بل على العكس من ذلك، لا تزال كوريا الشمالية ماضية في انتقاداتها غير المبررة لمجلس الأمن والمجتمع الدولي، مواصلةً تهديد السلم والأمن الدوليين.

وقد حدّر قرار مجلس الأمن ٢٣٢١ (٢٠١٦)، الذي اتُّخذ في أعقاب التجربة النووية الخامسة التي أجرتها كوريا الشمالية في العام الماضي، من احتمال إيقاف كوريا الشمالية عن التمتع بالحقوق والمزايا الناشئة عن عضويتها في الأمم المتحدة. وكما قال وزير خارجية بلدي صباح هذا اليوم، ينبغي في واقع الأمر أن نشكك بجدية فيما إذا كانت دولة، مثل كوريا الشمالية، تنتهك القواعد مثلما لم تفعل دولة من قبل، أهلاً للعضوية في الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح اللذين يضعان هذه القواعد. ونحث كوريا الشمالية على أن تصبح عضواً مسؤولاً في مؤتمر نزع السلاح وأن تتخلى فوراً عن جميع برامج أسلحة الدمار الشامل وعلى أن تنقيد بقرارات مجلس الأمن وبالمعايير الدولية.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** الكلمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أعتذر عن تناولي الكلمة مرة أخرى كي أقول إن كوريا الجنوبية لا تملك لا الموقع ولا الصفة للحديث عن عضوية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الأمم المتحدة. أما فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن، فقد سبق لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن أعربت عن موقفها الثابت المتمثل في رفض هذه القرارات.

لقد اعتمد مجلس الأمن عدة قرارات مناوئة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أذان فيها التجارب النووية والصاروخية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأغراض الدفاع عن النفس وعمليات إطلاق السوائل للأغراض السلمية واعتبرها تهديداً للسلم والأمن العالميين. وفي الوقت نفسه، استمر مجلس الأمن في صمته بشأن التجارب النووية والصاروخية التي قامت بها بلدان أخرى. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على ازدواجية المعايير وإساءة استخدام ولاية الأمم المتحدة. لذلك، لم تعترف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقرارات مجلس الأمن على الإطلاق. وعليه، لا ينبغي لكوريا الجنوبية أن تتحدث عن هذه القرارات.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعتقد أن جميع الأطراف قد حددت مواقفها بقدر كاف من التفصيل، وأقترح مناقشة المسائل المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين الدول في مكان آخر غير مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أدعو زملائي إلى إنهاء هذه المناقشة واستخدام ما تبقى من الوقت قبل أن

يلقي نائب وزير خارجية تايلند كلمته أمام المؤتمر لتناول القهوة، على سبيل المثال. عُلفت الجلسة حتى الساعة ١٦/١٥.

عُلفت الجلسة الساعة ١٥/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٦/١٠.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعلن استئناف الجلسة. سأقوم الآن بتعليق الجلسة لفترة وجيزة لكي ألقى التحية على نائب وزير خارجية تايلند، وأرافقه إلى المنصة ثم أعطيه الكلمة. عُلفت الجلسة لفترة وجيزة.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعلن استئناف الجلسة. أود الآن أن أعرب عن ترحيبي الحار بضيفنا التالي، سعادة السيد فيراساكدي فتراكول، نائب وزير خارجية تايلند. أشكركم على مجيئكم إلى هنا لمخاطبة مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لكم.

السيد فتراكول (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إنه لشرف عظيم للوفد التايلندي أن يخاطب مؤتمر نزع السلاح اليوم لكي يؤكد من جديد دعمه لهذه الهيئة الموقرة وموقفه من مسألة نزع السلاح. وقبل أن أتابع، اسمحوا لي أولاً أن أهنيئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم دعم تايلند الكامل لجميع الجهود المبذولة من أجل المضي قدماً في عمل هذا المؤتمر.

تؤيد تايلند بشدة التعددية الفعالة في معالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، التي تشكل عناصر حاسمة في تهيئة بيئة مواتية للسلم والتنمية المستدامين. وفي هذا الصدد، تشرفت تايلند بتولي رئاسة الفريق العامل المفتوح العضوية للمضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف العام الماضي. ونأمل مخلصين أن يُحدث عمله فرقاً ما وأن يساعد في تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار القائم، وفي تقربنا من هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد الرئيس، لقد مضى ما يقرب من أربعة عقود على إنشاء المؤتمر عام ١٩٧٩. وتعرب تايلند عن تقديرها لمساهمات المؤتمر في جهود نزع السلاح والأمن الدولي. ومع ذلك، أعرب الأعضاء وغير الأعضاء مراراً وتكراراً عن أملهم في أن يتغلب المؤتمر على ما يعترضه من صعوبات في التصدي بفعالية للبيئة الأمنية المتغيرة ولتباين أولويات أعضائه. ورغم أن تايلند ليست عضواً في المؤتمر، فإننا نتطلع وإياكم إلى رؤية المؤتمر يمضي قدماً. بيد أنه لا يسعنا الاستمرار على المنوال ذاته إن نحن أردنا تحقيق ذلك.

أولاً، نحن نشاطر الرأي القائل إن عملية التفاوض في المؤتمر ينبغي أن تكون أكثر شمولاً وشفافية، وأن يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة.

ثانياً، نحن نسلم بما تحقق من نجاح مُجدٍ بفضل مبدأ بناء توافق الآراء. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نجد سبلاً تفضي بنا إلى تحقيق تقدّم في المسائل التي يصعب التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.

ثالثاً، تود تايلند أيضاً أن تنوه بمساهمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في ميدان نزع السلاح وأن تبرزها، لا سيما في تعبئة الدعم الشعبي وبلورة التصور العام استناداً إلى القيم المعيارية الدولية. وتود تايلند أن تشجع زيادة مشاركة هذه القطاعات الاجتماعية في المحافل

المناسبة في المستقبل، حيث إن إسهاماتها وأفكارها يمكن أن تنشط المناقشات من أجل تعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة.

السيد الرئيس، من الواضح أن لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء وغير الأعضاء في المؤتمر، رغبة قوية في المضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. والواقع أن التقدم المحرز في محافل أخرى موازية بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية في ظل الجمود الذي طال أمده في المؤتمر يؤثر على مصداقية المؤتمر. وقد أوصلتنا التحديات الأمنية الناشئة والتغيرات في المشهد السياسي الدولي إلى منعطف حاسم حيث بات الالتزام والتعاون، بحسن نية، في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولذلك، كي يحافظ المؤتمر على أهميته في مجال الأمن ونزع السلاح، لا شك في أنه بحاجة إلى كسر الجمود الحالي والاتفاق على برنامج عمل قابل للتطبيق.

وفي الختام، يتطلب إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح إرادة سياسية قوية، وتصميماً مستمراً وجهوداً متضافرة من جانب جميع البلدان. ويمكن لهذه المساعي الجماعية أن تكمل إلى حد كبير جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يمثل الإنسان محورها. وهي تعزز أيضاً الأمن من جميع جوانبه، بما فيها الأمن البشري الذي يعد أساسياً للسلام والتنمية المستدامين.

إننا في تايلند نؤكد مجدداً التزامنا المستمر بنزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك بدعم جميع أنشطة المؤتمر وبتجديد جهودنا على جميع المستويات من أجل تعزيز السلم والأمن والاستقرار والرفاه للجميع.

وأتمنى أن يتوصل جميع أعضاء المؤتمر إلى نتيجة مثمرة في دورة عام ٢٠١٧ وأنطلع إلى رؤية تقدم إيجابي في المستقبل القريب.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أشكر معاليكم على هذا البيان. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للكلمات الطيبة التي وُجّهت إلى الرئاسة الروسية. وسمحوا لي أن أعلّق الجلسة لبعض الوقت لمرافقة معالي نائب وزير الخارجية إلى خارج القاعة. علّقت الجلسة لفترة وجيزة.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعلن استئناف الجلسة. هل يرغب أي وفد آخر في إلقاء كلمة؟ لا أرى أحداً. وبهذا نختتم اجتماعنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة المقبلة غداً، الأربعاء، ١ آذار/مارس. وأتقدم بأطيب الأمنيات لكل فرد منكم بمناسبة بداية فصل الربيع. وفي الحادية عشرة صباحاً، سنستمع إلى بيانات كل من بلغاريا والعراق والسويد وجمهورية فنزويلا البوليفارية. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.